المجلس التنفيذي
الدورة الثامنة والثلاثون بعد المائة
روما، 10-11 مايو/أيار 2023

تقرير بشأن الزيارة القطرية للمجلس التنفيذي للصندوق إلى جمهورية سيراليون في عام 2022

الوثيقة: EB 2023/138/INF.3

التاريخ: 18 أبريل/نيسان 2023

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علما بالتقرير بشأن الزيارة القطرية إلى جمهورية سيراليون في عام 2022، على النحو الوارد في الوثيقة.

الأسئلة التقنية:
المشاركون في الزيارة القطرية للمجلس التنفيذي
عن طريق الدكتور Yaya O. Olaniran
الوزير
والممثل الدائم لجمهورية نيجيريا الاتحادية
لدى وكالات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
في روما

تقرير بشأن الزيارة القطرية للمجلس التنفيذي للصندوق إلى جمهورية سيراليون في عام 2022

ألف- الخلفية

1- تُعد سيراليون بلدا منخفض الدخل، وتُصنَّف في المرتبة الثانية والثمانين بعد المائة على مؤشر التنمية البشرية. ووفقا لمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعاني حوالي 60 في المائة من السكان من الفقر. وتُصنَّف ست من أصل كل 10 أسر معيشية على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي. ويبلغ عدد سكان البلد حوالي 7.5 مليون شخص، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي 3.2 في المائة بين عامَي 2004 و2015. وتتسم الملامح الديموغرافية للبلد بارتفاع نسبة الشباب بين السكان حيث أن نسبة 40.9 في المائة منهم دون سن 15 سنة؛ و80 في المائة دون سن 35 سنة. ونسبة 3.5 في المائة فقط من السكان هي في سن 65 سنة وما فوق.

2- وقبل جائحة كوفيد-19، كان من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي المؤقت للبلد في عام 2020 بنسبة 4.5 في المائة. ونتيجة للجائحة، انخفض معدل النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي من النسبة المتوقعة وهي 4.5 في المائة إلى 2 في المائة، بسبب انخفاض الطلب الخارجي على الصادرات الرئيسية، ولا سيما الألماس، وانخفاض النواتج في قطاعات التعدين، والنقل، والتجارة والسياحة. وأدى تخفيف الحكومة للقيود المفروضة المتعلقة بجائحة كوفيد-19، في أواخر عام 2021 وخلال عام 2022، إلى زيادة في النواتج والنمو. وأدت عمليات التعافي هذه إلى تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4 في المائة في عام 2021.[1] ووفقا لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يبلغ المعدل الحالي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2023 نسبة 3.3 في المائة.[2]

3- وازداد الضغط التضخمي في عام 2022، مما يعكس أساسا الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية والوقود العالمية، وتأثيرات تقلبات أسعار الصرف على الأسعار المحلية، إلى جانب انخفاض سعر الصرف الناشئ عن الحرب في أوكرانيا والانخفاض السريع المستمر في قيمة العملة الوطنية. وارتفع التضخم من 8.9 في المائة في مارس/آذار 2021 إلى 29.1 في المائة في سبتمبر/أيلول 2022.[3] وارتفع الدين العام إلى 76.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بسبب استمرار العجز المالي، مما أدى إلى زيادة تقليص الحيز المالي. ويُعتبر مستوى الدين هذا واحدا من أعلى مستويات المديونية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأعلى مستوى وصلت إليه سيراليون منذ الحصول على تخفيف ديونها بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام 2008. وتستهلك مدفوعات الفائدة حصة كبيرة من الإيرادات بسبب ارتفاع تكلفة الدين المحلي.[4]

4- والزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي للبلد، فقد ساهمت بنسبة 55.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، وبنسبة 56.6 في المائة في عام 2020. وهي القطاع الأكبر في اقتصاد سيراليون، إذ توظف 62 في المائة من القوى العاملة في البلد، وتساهم في 22 في المائة من إيرادات صادراته. وعلى الرغم من ذلك، كان مستوى الإنفاق الحكومي على الزراعة منخفضا: 2.44 في المائة من عام 2014 إلى عام 2019. وتوفر سيراليون فرصة كبيرة لزيادة الاستثمار في الزراعة، نظرا إلى كون الزراعة الدعامة الأساسية للبلد،

[1] إحصائيات سيراليون – تقرير إحصائيات سيراليون عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعامي 2021 و2022: https://www.statistics.sl/images/StatisticsSL/Documents/gdp/gdp_2021/GDP_Report_2021_2022.pdf.

[2] https://www.imf.org/en/Countries/SLE#ataglance.

[3] https://mofsl.gov.sl/wp-content/uploads/2023/01/Budget-Transparency-2023-25.pdf.

[4] البنك الدولي. تحديث اقتصادي عن سيراليون.

وإلى ما يتمتع به من أراض صالحة للزراعة تُقدَّر مساحتها بـ5.4 مليون هكتار، وأراض زراعية وفير، ونظم إيكولوجية متنوعة، وتربة خصبة، وهطولات كافية من الأمطار.

5- وتتناقض هذه الإمكانات مع حقيقة أن أكثر من 4.7 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي (ويعاني أقل من مليون شخص بقليل منهم من الانعدام الشديد للأمن الغذائي) ويعيش أكثر من 3.3 مليون شخص منهم في المناطق الريفية. وعلى مدى السنوات الخمس الأخيرة، ازداد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بأكثر من نصف مليون شخص. ولا يقتصر الأمر على ازدياد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بل إن انعدام الأمن الغذائي يزداد شدة أيضا. وقد تضاعف عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الشديد ثلاث مرات من عام 2010 إلى عام 2020.

6- وتشكل بيئة عمل الصندوق في سيراليون تحديا أيضا. فقد تأثر البلد بفترة 11 سنة من الحرب بين عامَي 1991 و2001، ولاحقا بتفشي فيروس إيبولا وجائحة كوفيد-19، وما نجم عن ذلك من صدمات اجتماعية واقتصادية. والصندوق حاليا هو أحد أكبر المساهمين في التحويل الزراعي والتنمية الريفية في البلد، مع مساهمته بأكثر من 130 مليون دولار أمريكي في المشروعات الاستثمارية النشطة. وينصب تركيز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق للفترة ما بين 2020-2025 على دعم المزيد من سلاسل القيمة الإنتاجية، وتعزيز إدماج أكبر للنساء والشباب، وزيادة مداخيل الأسر المعيشية الريفية، وتحسين البنية التحتية. ويُدعَم ذلك من خلال مشروعين رئيسيين: برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية، الذي يوفر للأسر المعيشية الريفية فرص الحصول على التمويل من خلال 17 مصرفا مجتمعيا و59 رابطة خدمات مالية؛ ومشروع تنمية سلاسل القيمة الزراعية الذي يهدف إلى زيادة الإنتاج وتحسين تسويق الأرز، وزيت النخيل، والكاكاو، والخضروات، مساهما بذلك في تحقيق أولويات الحكومة المتعلقة بالاكتفاء الذاتي من الأرز، وتنويع المحاصيل، والتخفيف من شدة الفقر الريفي.

7- **الوقائع.** كجزء من برنامج الزيارة القطرية السنوية للصندوق، زار وفد من المجلس التنفيذي مؤلف من ممثلين من كندا، والصين، وكوت ديفوار، وألمانيا، وإندونيسيا، والمكسيك وسويسرا، برئاسة المتحدث باسمهم، الدكتور Yaya O. Olaniran، وهو الممثل الدائم لجمهورية نيجيريا الاتحادية لدى وكالات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما، جمهورية سيراليون من 20 إلى 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2022. وكان بين مرافقي أعضاء المجلس نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج (السيد Donal Brown)؛ وكبير موظفي الصندوق ومدير مكتب الرئيس ونائب الرئيس (السيد Charles Tellier)؛ والمدير الإقليمي بالإنابة لشعبة أفريقيا الغربية والوسطى (السيد Sana Jatta)؛ والمديرة القطرية (السيدة Pascaline Barankeba)؛ وموظف البرنامج القطري (السيد Joseph Brima)؛ ومدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق (السيد Indran Naidoo)؛ وسكرتيرة الصندوق بالإنابة (السيدة ديردرا ماك غرينرا)؛ ومساعدة الاجتماعات للمؤتمرات والترجمة الفورية (السيدة Flavia Antonelli)؛ ومساعدة المكتب الإقليمي لأفريقيا الغربية والوسطى (السيدة Nicole Guehi D'avila).

8- وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذه البعثة بما يلي:

(1) زيارة المشروعات الممولة تمويلا مشتركا من قِبل الصندوق وحكومة سيراليون من أجل زيادة معرفة المجلس التنفيذي بالأنشطة على أرض الواقع وإتاحة الفرصة لممثلي الدول الأعضاء في المجلس للقاء المستفيدين، والمسؤولين الحكوميين والشركاء الآخرين؛

(2) تعزيز الحوار مع المسؤولين الحكوميين الوطنيين والمحليين فيما يتعلق بدور الصندوق في سيراليون؛

(3) اكتساب أفكار معمقة عن السياسة العامة كوسيلة لتعزيز التنمية الريفية؛

(4) تحقيق فهم أفضل للدروس المستخلصة من تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لعام 2020 الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ وما تعلمته الحكومة والصندوق من تقييم الاستراتيجية

القطرية والبرنامج القطري هذا؛ ولكيفية استخدامه من أجل إعداد استراتيجية قطرية جديدة وتحسين أداء المشروعات؛

(5) تزويد ممثلي الدول الأعضاء في المجلس بمنظور أكثر شمولا عن وضع البلد والتحديات التي تواجهها عمليات الصندوق؛

(6) تمكين ممثلي الدول الأعضاء في المجلس من مشاركة التوجيهات المستنيرة بشأن المسائل الاستراتيجية والتشغيلية مع بقية ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي، وبالتالي تعزيز إشرافهم الحاسم ودورهم الاستراتيجي.

باء- لمحة عامة عن الزيارة القطرية

9- شملت الزيارة اجتماعات رفيعة المستوى مع ممثلي الحكومة بمن فيهم رئيس جمهورية سيراليون، ورئيس الوزراء، ووزير الزراعة والغابات ونائبه، ونائب وزير المالية، ونائب وزير الشؤون الخارجية، ونائب حاكم المصرف المركزي لسيراليون؛ وزيارات ميدانية للجنوب الشرقي والشمال الغربي للبلد؛ ومناقشات وعروضا تقديمية مع المنسق المقيم للأمم المتحدة؛ وتبادلات مع الشركاء الإنمائيين الآخرين. وخلال الزيارة الميدانية، أتيحت لممثلي الدول الأعضاء في المجلس فرصة عقد مناقشات مع المستفيدين، ومنظمات المزارعين، والتعاونيات، وممثلي التمويل الريفي، وممثلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والسلطات الحكومية المحلية. ومن خلال إحاطة قدمها مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق والفريق القطري لسيراليون في بداية الزيارة، أتيحت للوفد فرصة للاطلاع على النواتج الهامة التي تحققت من خلال برامج الصندوق (مثلا، من حيث عدد الأشخاص الذين جرى الوصول إليهم، والخدمات المالية التي أنشئت في المناطق الريفية، وهكتارات الأراضي التي استُصلحت، وإدماج الشباب، وتعزيز الرابطات المجتمعية). وكانت في نفس الوقت أيضا فرصة لتكوين فهم أفضل لخلفية البلد فيما يتعلق بالفقر، والبيئة السياسية والاجتماعية الناجمة عن تركة 11 سنة من الحرب الضارية، وتأثيرات الإيبولا وجائحة كوفيد-19، وأزمة الغذاء العالمية الحالية، وتعطيل سلاسل القيمة، وارتفاع التضخم والأسعار (في الطاقة، والأغذية والمدخلات المتنوعة). ويشير تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن سيراليون هي من بين البلدان الأكثر ضعفا في وجه الأثر المتزايد لتغير المناخ؛ وصُنِّف البلد عالميا كثالث أضعف بلد بعد بنغلاديش وغينيا بيساو.[5] وهو ما جرى تأكيده في المناقشات المختلفة مع أصحاب المصلحة.

10- وأظهرت العروض التقديمية والمناقشات كلا من الفرص والتحديات الماثلة أمام الصندوق في برنامجه القطري مع سيراليون. وعلى سبيل المثال، أشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى الحاجة إلى روابط أقوى بالأسواق، وأثر إنمائي أعمق من خلال تعزيز روابط سلاسل القيمة. وأشارت نتائج التقييم الأخرى إلى استمرار الحاجة إلى تعزيز الاستهداف، والسعي بقوة أكبر وراء التنويع الزراعي لتحسين التغذية وبناء قدرة اقتصادية أقوى على الصمود.

11- ولوحظ أن قدرة المكتب الميداني الصغير تؤثر على القدرة على الاسترشاد على نحو كامل بالدروس المستفادة من تنفيذ البرامج في وضع السياسات الحكومية وتعزيز الأنشطة غير الإقراضية في بلد حيث لا تزال القدرات الحكومية تمثل تحديا. ووفرت الزيارات الميدانية فرصا وافرة لمعاينة ومناقشة بعض هذه الدروس مع أصحاب المصلحة والمسؤولين. وأقرت البعثة بتركيز الحكومة القوي على التعليم، والشباب والأجيال المقبلة. وبالمثل، أقرت الحكومة بالحاجة إلى إعطاء أولوية أقوى بكثير للأمن الغذائي، والزراعة، ونهج للنظم الغذائية في المستقبل. وأشار الوفد إلى المستوى العالي من الانسجام بين الأديان داخل المجتمع والتركيز على تمكين المرأة (كان قد صدر قانون للتو بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قبل الزيارة) وأعرب عن تقديره له.

[5] https://unfccc.int/sites/default/files/resource/SierraLeone_iNAP_Final.pdf.

وتوافق هذا مع الطاقة والملكية اللتين أظهرهما أصحاب المصلحة الذين قابلناهم خلال الزيارات الميدانية، خصوصا النساء الريفيات، على الرغم من استمرار عدم المساواة.

12- وبدعم من المنسق المقيم للأمم المتحدة، قابل الوفد وزير الزراعة والغابات ونائب وزير المالية قبيل الزيارات الميدانية، من أجل تبادل مبكر للآراء بشأن التعاون بين سيراليون والصندوق. وشددت الحكومة على أهمية الالتزام السياسي بمتابعة السياسات المناصرة للفقراء وزيادة الأولوية التي تعطى للزراعة، إلى جانب الصحة والتعليم. وكانت بعض الخطط التي سُلط الضوء عليها خطة الاكتفاء الذاتي من الأرز (يستورد البلد حاليا كميات كبيرة من الأرز على الرغم من الموئل الطبيعي المواتي لإنتاجه)، وتنويع المحاصيل، وتنمية الثروة الحيوانية، وتكثيف الإنتاج (بما في ذلك من خلال تنمية البنية التحتية، وعمليات الميكنة والرقمنة، ودعم القطاع الخاص)، والإدارة المستدامة للغابات والتنوع البيولوجي. وسيتعين لهذا الغرض تخصيص موارد متزايدة ومتسقة في الميزانية (التي تبلغ نسبتها حاليا 3 في المائة من الميزانية الوطنية لعام 2022،[6] وهي أقل بكثير من المستوى المستهدف في إطار بروتوكول Maputo والبالغ 10 في المائة). وستحتاج البنية التحتية الضعيفة وغير المتطورة بالإضافة إلى القدرة المتدنية للمزارعين إلى دعم كبير، من بين أمور أخرى، لزيادة معدل اعتماد التكنولوجيات الزراعية الجديدة وتحسين ممارسات إدارة المزارع. وبالنسبة للشباب (ولا سيما الشابات)، يُعتبر الحصول على التمويل أمرا صعبا على نحو خاص؛ ويُعتبر البنك الرئيسي، الذي يدعمه الصندوق، بالغ الأهمية في المناطق الريفية. وسُلط الضوء أيضا على الحاجة إلى بيانات أكثر وأفضل (عملية الرقمنة) باعتبارها عاملا هاما لتنمية القطاع.

13- وأشار المسؤولون الحكوميون إلى أن تغير المناخ يؤثر بالفعل على البلد، وبالتالي فإن الحصول على الأموال وبذل الجهود المتضافرة لمعالجة هذا يُعتبران أمرين حاسمين. ويُعتبر أثر الأزمات العالمية الحالية للأغذية والطاقة على البلد كبيرا، ويزيد بالفعل من أسعار الواردات مثل الوقود والأسمدة المعدنية، مما يزيد الحاجة إلى الإعانات، ويقلل من إيرادات الضرائب، ويخلق مشاكل في سلاسل الإمداد. وأكد المسؤولون الحكوميون أيضا على الحاجة الماسة لتعزيز التنسيق بين الحكومة والشركاء الدوليين في مجال الزراعة، واستخدام التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مثلا بشأن الأرز، للمساعدة في وضع السياسات.

14- ومن 21 إلى 24 نوفمبر/تشرين الثاني، زار الوفد المشروعات النشطة في الجنوب الشرقي والشمال الغربي في البلد. وشملت الزيارات:

(1) قرية بيندو الواقعة في مقاطعة بو، حيث يُدعم المجتمع المحلي من خلال مشروع تنمية سلاسل القيمة الزراعية من أجل استصلاح 10 هكتارات من مستنقعات الأودية الداخلية، وإدخال الزراعة الذكية مناخيا؛

(2) قرية كاليا الواقعة في مقاطعة كينيما، حيث يدعم مشروع تنمية سلاسل القيمة الزراعية تحسين 11 هكتارا من مزارع زيت النخيل باستخدام نهج ذكي مناخيا؛

(3) مركز نونغوا للأعمال الزراعية في مقاطعة كينيما. وهنا، يقوم مشروع تنمية سلاسل القيمة الزراعية بدعم المركز من خلال تقديم تسهيلات للإنتاج (آلات الحراثة، وأدوات الزراعة الأساسية، وآلة تشتيل)، وتسهيلات لما بعد الحصاد (حصّادة درّاسة، ودرّاسة، وطاحونة أرز، ومزيل للنوى، ومقياس للرطوبة، وموازين)، وبناء القدرات (وضع خطط الأعمال، وتحسين الممارسات الزراعية، والزراعة كعمل تجاري)؛

[6] https://mofsl.gov.sl/wp-content/uploads/2021/12/Budget-Speech_FY20221.pdf.

(4) المجتمع المحلي لبلدة لونغي في مقاطعة بورت لوكو، حيث زُودت مجموعة كبيرة من مُزارعات الخضروات بـ15 آلة حراثة صغيرة وملحقاتها، ومُجفف للخضروات، ومولد كهربائي بقدرة 15 كيلو فولت أمبير، وأدوات زراعية محلية بسيطة؛

(5) المجتمع المحلي لبلدة الميل 91 في مقاطعة تونكوليلي. ولدى هذا المجتمع المحلي واحد من أنجح البنوك المجتمعية الريفية في البلد.

15- ورحبت البعثة بشكل خاص بفرص المناقشة في مجموعات صغيرة مع أصحاب الحيازات الصغيرة، والمسؤولين، وأعضاء الرابطات القروية، ورواد الأعمال، والنساء والشباب، والمزارعين العاجزين، مما أتاح فهما أفضل لسبل العيش الريفية، وللمشاكل والدروس المستفادة. وسلطت الزيارات الضوء أيضا على الحاجة الهائلة لتحقيق زيادة مستدامة وتنويع إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين، وسلاسل قيمة إقليمية ومحلية أقوى، وتحسين جودة الأغذية.

جيم- أثر وضع برامج الصندوق

16- لقد وصل استثمار الصندوق في الحصول على التمويل الريفي حتى الآن إلى 000 245 أسرة معيشية من خلال البنوك المجتمعية الوظيفية. وتقدم هذه البنوك الخدمات المالية الأساسية في المناطق الريفية؛ المناطق التي تبتعد البنوك التجارية عن العمل فيها بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات. وتتيح رابطات الخدمات المالية المنشأة حديثا، وهي مؤسسات مالية يملكها ويديرها المجتمع المحلي، تعبئة المدخرات في شكل رأس مال سهمي من خلال بيع الأسهم ومن ثم تقديمها كقروض للأعمال الشعبية. وتزيد هذه المؤسسات المالية الريفية من فرص حصول المزارعين، وموظفي الخدمة المدنية، وصغار التجار، والمؤسسات الأخرى على التمويل الريفي. وقد عملت كل من البنوك المجتمعية، ورابطات الخدمات المالية على زيادة فرص العمل للشباب المتعلم في المناطق الريفية. وقد حسّنت الأدوات مستويات الدخل ومستوى المعيشة في المجتمعات المحلية الريفية.

17- وقد أدى دعم الصندوق لمشروع تنمية سلاسل القيمة الزراعية إلى تحسين إدماج المزارعين في سلاسل القيمة وذلك من خلال شراكة وثيقة مع حكومة جمهورية سيراليون. واستفاد ما مجموعه 000 3 أسرة معيشية زراعية من الوصول إلى حيازة الأراضي والتركيز على إنتاج زيت النخيل. ويساهم استثمار الصندوق في إنشاء مزارع نخيل الزيت في تشجير المناطق التي عانت من إزالة الغابات بسبب زراعة الأرز السابقة من قبل المزارعين الريفيين. ويُدعم المزارعون في تطبيق النُهج الزراعية الذكية مناخيا، مما يسمح لهم بحصاد زيت النخيل ومحاصيل إضافية، وزراعة أشجار الإغليسيريدا في نفس قطعة الأرض. واختير نهج مماثل لأكثر من 500 1 أسرة معيشية زراعية حصلت على حيازة الأراضي وحسّنت أصناف الكاكاو داخل الأحزمة الرئيسية للكاكاو في المقاطعات المختلفة. ومع تحسين حصول المجتمعات المحلية على التمويل الريفي، عززت بعض مرافق التجهيز (مثل طحن زيت النخيل) والخدمات اللوجستية (مثل راكبي الدراجات النارية) الاتصال بين المنتجين والمستهلكين.

18- وأتاح الدعم الذي قدمه الصندوق إلى 30 منظمة من منظمات المزارعين التي تقودها النساء لهؤلاء النساء توسيع قاعدتهن الإنتاجية وإضافة القيمة إلى الخضروات المنتجة. وقامت المجموعة بشكل تراكمي بزراعة وحصد 150 هكتارا من البصل. وحصلت منظمات المزارعين، من خلال إنشاء اتحاد لمنتِجات الخضروات، على وصول مشترك إلى التجهيز، مما أدى إلى إطالة العمر التخزيني للمنتجات. وعزز هذا من موقفهن التفاوضي عند طرح المنتجات في الأسواق وحسّن من رفاهيتهن الاجتماعية والاقتصادية. وقد أدى تعزيز الأدوات الزراعية التي لديها قدرة على الصمود في وجه تغير المناخ ودعم نقل المعرفة إلى تمكين المرأة والحوكمة الذاتية لمنظمات المزارعين.

دال- مسائل تؤثر على نجاح وضع برامج الصندوق

19- إن التمويل، بما في ذلك عدم الحصول على ما يكفي من التمويل؛ والبنية التحتية الرديئة؛ والتكلفة النسبية للعمالة المأجورة؛ والقدرات غير الكافية؛ ونقص الأدوات الكافية والميكنة الأفضل تُعد جميعها عوامل هامة تعيق إنتاجية المزارعين الريفيين في سيراليون. وعلى أساس الزيارة الميدانية والمناقشات مع مجموعة واسعة من الشركاء، سلطت البعثة الضوء على التحديات الإضافية التالية التي يواجهها كل من الصندوق في عملياته في البلد وأصحاب الحيازات الصغيرة الريفيون. وشجعت البعثة إدارة الصندوق والفريق القطري على استكشاف طرق لمعالجة هذه التحديات مع الحكومة وأصحاب المصلحة في تصميم المشروعات المستقبلية ووضع استراتيجية قطرية.

(1) **القدرات المؤسسية المحدودة.** في حين أن هناك إمكانات عالية لإنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين، إلا أن **الحضور والقدرة المحدودين** للمؤسسات الحكومية لدعم أصحاب الحيازات الصغيرة ومنظماتهم يعيقان الإنتاج، بما في ذلك من خلال نقل المعرفة وخدمات الإرشاد والتدريب على المستوى المحلي. وحُدّد الوصول إلى طرق محسنة **لقياس النتائج كعامل هام**.

(2) **التمويل الريفي.** يمثل الحصول المستدام على التمويل تحديا بالنسبة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في مواقع المشروعات. ولا تزال **القدرة على تحمل التكاليف** وإيجاد **التسعير المناسب** من الأمور الصعبة (ولا سيما مع معدلات التضخم المرتفعة). ويبقى بناء **الإلمام بالأمور المالية واعتماد أدوات واستراتيجيات إدارة المخاطر** من أجل فترات الانكماش الاقتصادي أمرا مهما. كما أن **المسافة والتواصل يمثلان** تحديات للعملاء في المناطق النائية. ولا تزال الاستجابة بطريقة عصرية ورقمية وكفؤة للاحتياجات المتزايدة للمجتمعات المحلية الريفية وأصحاب الحيازات الصغيرة وهم ينمون رأسيا في سلاسل القيمة، تمثل مشكلة رئيسية تحتاج للمعالجة في المستقبل. وسيلزم بذل جهود إضافية للتأكد من أن الائتمان المقدم لا يزال يركز بالدرجة الأولى على التنمية الزراعية، وأن القدرة على الإقراض الزراعي تزداد. ويجب أن يبقى تمهيد الطريق أمام المزيد من البنوك لتقديم الخدمات لأصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين هدفا.

(3) **التركيز والاستهداف.** يحتاج الصندوق، مع توفر موارد محدودة، لأن يضمن أن لديه نهج استهداف قويا. ويشمل هذا النظر في الكيفية التي يمكن من خلالها أن تستفيد مشروعات الصندوق من دعم الشركاء الآخرين (مثل برنامج الأغذية العالمي) لتحسين استهداف المجموعات التي تعاني من نقص الخدمات والتي لديها الإمكانات لتنمية أنشطتها، وخصوصا النساء اللاتي تأثرن بالحرب الأهلية أو الجائحة.

(4) **استدامة المشروعات وتوسيع نطاقها.** يشكل ضمان استدامة فوائد المشروعات تحديا، وكذلك توسيع نطاق المبادرات الناجحة في سلاسل القيمة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب النظر في الاستفادة من الإمكانات الكاملة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز معلومات الأسواق ونقل المعرفة، وخدمات الإرشاد.

(5) **التمويل الحكومي النظير في الوقت المناسب** كأساس للشراكة والملكية، ولا يزال يشكل تحديا أمام تحقيق نتائج البرامج.

(6) **الروابط بالأسواق والقطاع الخاص.** من أجل تعزيز سلاسل القيمة لأصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين، تشكل تقوية الروابط بالمستهلكين والحد من الاعتماد على التجار تحديات تتعين معالجتها لمواجهة الاعتماد على الدولة والجهات المانحة. ومن الملح تحقيق مشاركة أكبر من جانب القطاع الخاص لتعزيز سلاسل القيمة.

(7) **مشاركة وتمكين المرأة والشباب.** يشكل إيجاد فرص عمل للعدد الكبير من الشباب تحديا رئيسيا. وفي المناطق الريفية، سيكون اختيار وتوظيف أدوات السياسات أمرا أساسيا. ويشمل هذا أنواع التدريب التي تلبي احتياجات السوق وتدعم جهود الشباب لكي يصبحوا لاعبين في السوق وصناع قرار. ويؤثر مستوى الاهتمام الذي يولى لاحتياجات النساء على أثر الصندوق بشكل كبير.

(8) **تعزيز تنويع المحاصيل والاستثمارات** لا يزال يمثل مشكلة، بالنظر إلى التركيز والأولوية الموضوعة على منتجات مثل الأرز وزيت النخيل. وفي نفس الوقت، ومن أجل زيادة قدرة المزارعين على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية والمناخية، هناك حاجة لتحسين تنويع المنتجات. ويأتي بنفس القدر من الأهمية تعزيز الأسواق وسلاسل القيمة المعنية. و التنويع مطلوب أيضا من أجل تحسين التغذية. فهناك نقص في البيئة التمكينية الملائمة، وحوافز غير مناسبة، بما في ذلك عدم اتساق الحوافز بين الجهات المانحة، الأمر الذي يؤثر على وضع برامج الصندوق.

(9) **التأثيرات الشديدة لتغير المناخ، وإزالة الغابات، والتنوع البيولوجي.** يشكل منع الممارسات الزراعية المضرة بالبيئة التي تؤدي لإزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي تحديا كبيرا، ولا سيما في بلد يواجه بالفعل أثر تغير المناخ.

(10) **نقص الاستثمار في الطرق، والري والمياه والكهرباء في المناطق الريفية.** يعيق نقص الاستثمار في الطرق (الفرعية)، والري والمياه، والكهرباء في المناطق الريفية النمو الزراعي المستدام والتحوّل الريفي.

هاء- قدرة الصندوق على المشاركة في السياسات

20- أكدت الزيارة القطرية على أهمية التعاون الوثيق والشراكة القوية بين حكومة سيراليون والصندوق، وكذلك مع الجهات الإنمائية الفاعلة الأخرى النشطة في الميدان. وقد توجد آليات للتنسيق، غير أن الجهات الفاعلة ذات الصلة لا تلتقي بانتظام بما فيه الكفاية لبناء الثقة، وتيسير الشراكات، وتحقيق المستوى الأمثل من استخدام أوجه التآزر. ويبقى إنشاء منصة تعمل بانتظام على دعم التنسيق، والتعاون، وحوار السياسات مهمة هامة بالنسبة لوزارة الزراعة والغابات. وينبغي على الصندوق تيسير التقدم الأسرع للخطط والسياسات الجيدة نحو التنفيذ.

21- ومن شأن تعزيز قدرات المكتب القطري للمشاركة مع شركاء الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى في سيراليون أن يساعد على زيادة الجهود في مجالَي الزراعة والأمن الغذائي، حيث سيولد التنسيق الأفضل بين الشركاء والجهات المانحة، والتعاون مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، بالإضافة إلى التنسيق الأقوى مع الحكومة، أثرا أكبر.

22- وكان واضحا أيضا للبعثة أن لدى الصندوق ووزارة الزراعة والغابات دروسا هامة لتبادلها مع بعضهما البعض، وأن هذه الدروس توفر فرصا لتوسيع نطاق النتائج وتحسين التماسك. ويمكن لهذه الدروس أن تذهب إلى ما هو أبعد من تصميم المشروعات. وينبغي للصندوق أن يجد طرقا نشطة وملموسة بشكل أكبر لتبادل خبراته وتوجيه المعرفة إلى عمليات تصميم السياسات الحكومية. وفي حين أن الدعم من المكتب الإقليمي هام، فقد اعتُبر أن المشاركة الأقوى والأكثر استمرارا داخل البلد لبناء علاقة مع وزارة الزراعة والغابات والوكالات الحكومية الأخرى أكثر أهمية. وإذا كانت المكاسب التي تحققت في الزراعة تمثل أولوية للحكومة، فيجب أن تكون لمكتب الصندوق القدرة على المشاركة بشكل فعال في حوار السياسات، ربما بالتعاون كفريق واحد مع الشركاء الدوليين الآخرين.

واو- التوصيات

23- لقد أتاحت الزيارة القصيرة والتفاعل في فريتاون وفي المناطق مع المسؤولين الحكوميين، والمزارعين، وأصحاب المصلحة الآخرين، والوكالات المنفذة، والشركاء الإنمائيين الناشطين في الزراعة، والتنمية الريفية، والتمويل الريفي معلومات غنية وفرصة لتبادلات وحوارات جوهرية. وعلى وجه الخصوص، فإن البعثة:

(1) ترحب **بالأولوية العالية المتوقعة للزراعة والتنمية الريفية**، بما في ذلك في مخصصات ميزانية حكومة سيراليون. وتتطلب أهمية **ملكية الحكومة الأوسع** للسياسات والمشروعات، والزراعة بشكل عام، التزامات ليس فقط من وزارة الزراعة والغابات، ولكن أيضا من الإدارات الأخرى المعنية مثل، المالية، والعمل، والبنية التحتية/النقل.

(2) ترحب بالتزام الحكومة بتنفيذ اتفاقيات **التمويل المشترك**، الذي نراه انعكاسا لشراكة ومساءلة الحكومة.

(3) تعترف **بمشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة المحليين والرابطات المحلية** باعتبارهم من الأصول الرئيسية للتنمية الريفية، والاستفادة التي سيجلبها ذلك من حيث الفوائد الأوسع للمجتمعات المحلية، بما في ذلك الدور الهام للرابطات والشبكات النسائية التي تواصل الاستثمار.

24- والتوصيات التالية المقدمة للصندوق، والحكومة وأصحاب الحيازات الصغيرة تستند إلى ما يلي:

- ضمان **المواءمة مع الاستراتيجيات الوطنية** وبناء الجسور بينها، بما في ذلك بين المسارات الوطنية بشأن تحويل النظم الغذائية، والبيئة وتغير المناخ.
- مواصلة **بناء قدرات المزارعين** في المحاصيل التي تملك **إمكانات توسيع النطاق والتنويع، والحد من الاعتماد** على الواردات.
- **دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الجديدة للشمول المالي 2022-2026، التي تركز على النساء والشباب.**
- **ينبغي توجيه المزيد من التمويل الريفي إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتنمية سلاسل القيمة الزراعية.** وبالتالي، مواصلة دعم التمويل الريفي بطريقة تلبي احتياجات العملاء من أصحاب الحيازات الصغيرة – ليس من خلال زيادة حصول المزارعين الريفيين والجهات الفاعلة في سلاسل القيمة على التمويل وحسب، بل من خلال زيادة مستوى هذا التمويل أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين **إضفاء الطابع الاحترافي** على تمويل هذا القطاع بمساعدة خبراء يفهمون في الزراعة.
- ينبغي تحسين البنية التحتية الرقمية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) في جميع المناطق الريفية للسماح لعمليات **توحيد ورقمنة الخدمات** بتحسين الحصول على التمويل والمساعدة التقنية وزيادة الكفاءة.
- تحديد ودعم أكبر **لتوسيع نطاق المبادرات الناجحة في سلاسل القيمة، مع إيلاء اهتمام خاص لتنمية الأسواق وجودة المنتجات.**
- **تعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى**، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي، ولا سيما بشأن وضع البرامج التكميلية المشتركة والتقليل إلى أدنى حد من عدم الاتساق.
- مواصلة بناء **منصة عمل** فعالة تدعم التنسيق، والتعاون وحوار السياسات بين حكومة سيراليون والصندوق، وبين حكومة سيراليون والشركاء/الجهات المانحة، بما في ذلك الوكالتان اللتان تتخذان من روما مقرا لهما، و**قيادة ودعم المنسق المقيم للأمم المتحدة**.
- تعزيز **التحليل ونشر معلومات الأسواق والمخاطر**، ونقل المعرفة، **وبناء الخبرات والقدرات في المؤسسات الريفية والمجتمعية**، بما في ذلك الخدمات الاستشارية الزراعية للمزارعين.

- **ضمان أن تكون استدامة** المبادرات من الاعتبارات الرئيسية، والتي **تضطلع فيها الحكومة بدور أساسي.**
- تعزيز بيئة تمكينية للشراكات بين المنتجين في القطاعين العام والخاص.
- إعادة النظر في نموذج العمل وهيكل حوكمة **نظام البنوك الرئيسية**، وتحديثهما وتبسيطهما للاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات المتزايدة للمجتمعات المحلية الريفية والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وهم ينمون.

زاي- الاستنتاجات

25- تلتزم حكومة سيراليون ومجتمعاتها المحلية بقوة بالتخفيف من شدة الفقر الريفي. ويحظى التزام الصندوق الطويل الأمد تجاه البلد بتقدير عالي، ويوفر البيئة اللازمة لتعزيز ومواصلة شراكته.

26- وأقرت البعثة بالالتزام القوي والمشاركة القوية من جانب أصحاب المصلحة، ولا سيما النساء، في المناطق الريفية. وعلى الرغم من كل التحديات والمصاعب، استثمر السكان، وخصوصا النساء، في الزراعة، والأنشطة الاقتصادية، وتعليم أطفالهم، وفي العمل معا أيضا. ويجب البناء على ذلك أيضا.

27- وأساس النجاح هو السلام، والحد من الهشاشة، وبناء مؤسسات عاملة، وخلق بيئة تمكينية من أجل التنمية الاقتصادية والريفية. وستيسر الحوكمة السليمة التي تخلق الاستقرار تنفيذ الخطط.

حاء- شكر وتقدير

28- يود أعضاء المجلس التنفيذي المشاركون في البعثة تقديم الشكر أولا إلى الرئيس، وحكومته وإلى الموظفين، وخصوصا في وزارة الزراعة والغابات ووزارة المالية، وكذلك إلى شعب سيراليون على ضيافتهم والتزامهم بإنجاح الزيارة. ونود أن نشكر فريق الصندوق الذي قام بعمل ممتاز في الإعداد للزيارة ومرافقتنا. ونود أن نشكر جميع الأفراد، ومجموعات ورابطات المجتمع المحلي على وقتهم ومشاركتهم النشطة في مناقشة تحدياتهم ودروسهم معنا. ونخص بالشكر أولئك الأرامل اللاتي حدثننا عن أثر دعم الصندوق على حياتهن بعد الخسائر المأساوية التي تسببت بها الحرب والإيبولا. وفي حين أن هناك العديد من التحديات، هناك أيضا إلهام وأمل نتيجة للالتزام الواضح الذي أظهره أولئك الذين التقيناهم ببناء حياة أفضل لأنفسهم. وأخيرا، نود أن نشكر، كفريق واحد، المتحدث باسمنا على قيادته وعزفه دائما على الوتر الصحيح.